القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير القارعة القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التفخيم والتعظيم لشانه والرابع الهموم بان يكون جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل قال في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في الهموم فحصل الربط ومنه قوله واما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالهموم تبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة من النحاة وذكره في المغني كالمتبرع منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة المخبر بها نفس المبتدا في المعنى اي فلا تحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان والا ان قدر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا ظرفا زمانيا ومكانيا حالة كونه منصوبا بالفظ او بما تعلق به نحو والركب اسفل منكم والرحيل غدا ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك كالحمد لله رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا في التقدير

في التقدير الى المفرد او الجملة قال وتعلقهما حينئذ اما باستقر ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بان الخبر هو المحذوف في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله ٭ فانت لدي بحبوحة الهوان كما بين ٭ ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما واذا الفجائية ولامتناع ايلائهما الفعل او باستقر ونحوه مما هو فعل وهذا اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للاثنين كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا وذلك المتعلق المحذوف متحين هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا عاما وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع سهولتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف

Copyright © King Saud University